**العلاقات الإسرائيلية الصينية : البدايات والشراكات والمعيقات**

**د. أيمن يوسف**

**الجامعة العربية الأمريكية- جنين**

**محددات السياسة الخارجية لكل من إسرائيل والصين :مدخل نظري**

شكلت إسرائيل سياساتها الخارجية في قالب معين عكس الخصوصية الاستثنائية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وهي حالة من العمل المتواصل الدؤوب لإدارة الصراع وخوض الحروب، والدخول في عمليات سلمية تسووية هدفها إبقاء المشروع قابلاً للعيش والحياة في بيئة جغرافية ثقافية لها سماتها الخاصة. وتتسم عملية التخطيط للسياسة الخارجية الإسرائيلية والتنفيذ واتخاذ القرار السياسي بالتنوع والانسجام، ووضوح الأهداف، وحرفية عالية في التناغم في الطرق والآليات، ومهنية في صياغة الرؤى. وبالرغم من السعي الإسرائيلي لتوسيع دائرة علاقاتها الدولية والإقليمية على اكبر نطاق؛ إلاّ أن هناك تركيزاً خاصاً على نوعية هذه العلاقات، ومع أي الدول تنسج إسرائيل علاقات وثيقة مستفيدة من الظروف والمتغيرات الإقليمية والعالمية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومنذ قيامها في عام 1948 بفعل قرار أممي صدر قبل ذلك بعام، عملت إسرائيل في إستراتيجية إدارة علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية ضمن عدة مستويات، وعلى عدة مرتكزات ومحددات أولها : تأمين الشرعية الدولية لدولة إسرائيل على أوسع نطاق في عيون حكومات العالم وشعوبه، والمحافظة على هذه الشرعية، بدءاً من أيام السلطان عبد الحميد الثاني في نهاية القرن التاسع عشر، مروراً بعلاقات إسرائيل مع بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا السوفيتية، وانتهاءً بالانفتاح الكبير على تركيا والهند والصين، وعلى العديد من دول آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية. وعملت الدبلوماسية الإسرائيلية على تأمين التفاعلات الدولية الإيجابية اللازمة لضمان الوجود الإسرائيلي كدولة ذات سيادة. وثاني هذه المحددات يرتبط بتبرير سياسة اللجوء إلى الحروب والعنف المفرط لتحقيق أهداف سياسية، لا سيما أن إسرائيل منذ نشأتها في عام 1948عمدت إلى تبني مقولة موشيه ديان الشهيرة: " إنّ الأمم الصغيرة ليس لها سياسات خارجية .. بل سياسات دفاعية"، وهذا ما دفع إسرائيل إلى خوض الحروب المستمرة مع جيرانها العرب في مناسبات عديدة، حيث أثبتت الحرب من وجهة النظر الإسرائيلية أنها مثمرة سياسياً وعسكرياً، لأنها تضمن وحدة المجتمع الإسرائيلي المشتت عرقياً واجتماعياً في مواجهة عدو خارجي مشترك، كما أن الحرب تعني إمكانية فرض مشاريع سياسية مقبولة إسرائيلياً، وتوسيع دائرة الخيارات والبدائل أمام الدبلوماسية الإسرائيلية [[1]](#footnote-2).

أما ثالث هذه الاعتبارات فمتوقف على السياسة الإسرائيلية المعلنة باختراق الحصار الاقتصادي المفروض على إسرائيل من قبل الدول العربية في فترة ما قبل الدخول في ترتيبات السلام العربي- الإسرائيلي في عام 1991، بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية وامتيازات وعطاءات، والتوغل في الأسواق الناشئة، وهذا ما دفع إسرائيل إلى تنمية علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين والهند والبرازيل واستراليا، والتوسع الإسرائيلي الكبير في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. والمحدد الرابع فهو أيضا على قدر من الأهمية لأنه ينصب حول التنسيق مع يهود العالم وحشد قدراتهم وإمكانياتهم في كل المجالات لصالح إسرائيل وخدمة لأهدافها في المنطقة، على أن يكونوا دائماً جسراً للتواصل بين إسرائيل والدول التي يقيمون فيها، ولعل الدور الكبير الذي تقوم به منظمة (آيباك) وغيرها من المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة من الأمثلة البارزة على ذلك ، إضافة إلى الأدوار الهامة الأخرى التي تقوم بها الجاليات اليهودية في مجتمعاتها خدمة لإسرائيل وللمشروع الصهيوني إجمالا.

على الجهة الأخرى مع نهاية الحرب الباردة وتفكك المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بدأت إسرائيل بمراجعة شاملة لإستراتيجية علاقاتها الإقليمية والدولية آخذةً بالاعتبار عوامل ومتغيرات متداخلة منها:

1. قلق إسرائيلي متزايد من احتمال المساس بالتحالف الأمريكي- الإسرائيلي لا سيما بعد تراجع أهمية الأدوار الوظيفية لإسرائيل في المنطقة بعد انهيار الشيوعية وضعف الأيديولوجيات القومية والتحررية.
2. تراجع واضح في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث اقترن هذا مع تراجع نفوذ وتأثير الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة في عملية توجيه القرارات السياسية والإستراتيجية الأمريكية بخصوص إسرائيل والشرق الأوسط عموماً.
3. دخول عوامل ومتغيرات دولية وإقليمية مهمة في معالجة الأزمات الإقليمية وإدارة الصراعات الدولية في سياق تقهقر الحرب الباردة، وزيادة مساحة الوفاق الدولي، وانحسار تأثير التهديدات المباشرة، وزيادة اهتمام القوى غير الغربية بالشرق الأوسط خاصة الهند والصين وروسيا.
4. تحرك واسع لإرادة الشعوب في أكثر من منطقة في العالم في مواجهة أنظمة قمعية دكتاتورية، وإعادة الاعتبار للديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة. ([[2]](#footnote-3))

 لعبت التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية دوراً مركزياً في صناعة وبلورة ديناميات السياسة الخارجية الإسرائيلية، فالتطورات منذ نهاية الخمسينيات خاصة سقوط النظام الملكي في العراق والوحدة المصرية- السورية، كلها أدت إلى تطوير عقيدة بن غوريون الأمنية ذات الأبعاد الثلاثة: الحاجة إلى تقوية الدولة الإسرائيلية التي تتهددها الناصرية، وتأسيس تحالف مع الدول غير العربية في المنطقة خاصة إيران وتركيا وإثيوبيا، وتطوير الخيار النووي الإسرائيلي.

من التطورات التي بدأت تقلق صانع القرار الإسرائيلي مؤخرا وتعززت بعد العام 2006 فشل أو على الأقل عدم نجاح مشروع الدمقرطة الأمريكي في المنطقة والتورط الأمريكي في العراق وأفغانستان وغياب الحسم العسكري عن هاتين الجبهتين، وتراجع نفوذ الجاليات اليهودية في أمريكا وفوز حركة حماس وصمود حزب الله في لبنان وزيادة تأثير موجات المدى الإسلامي والحركات الأصولية الإسلامية والتعنت الإيراني في مواجهة الضغوط الغربية فيما يتعلق بملفها النووي، وأخيراً انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي بدأت إدارته في إعادة تقييم لسياساتها الخارجية لا سيما في الشرق الأوسط، كل هذه العوامل دفعت إسرائيل والساسة فيها إلى إعادة التفكير في توسيع دائرة تحالفاتها وخياراتها الإقليمية والعالمية[[3]](#footnote-4).

مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين تبلورت المدرسة النيوليبرالية في إسرائيل إذ قادها شمعون بيرس ويوسي بيلين وحاييم رامون, حيث تؤمن هذه المدرسة أن التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي من خلال التجارة البينية والمشاريع الاقتصادية المشتركة، والاستثمارات المتبادلة تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول أكثر من الصراع، ويؤدي ذلك في المحصلة النهائية إلى خلق حالة من الاعتمادية المتبادلة صعبة الفكاك يمكن استغلاها سياسياً لعمل مقايضات ومساومات في ملفات أمنية وعسكرية وإستراتيجية. في سياق الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني يتم توظيف هذه المدرسة إسرائيلياً لإحداث وعي طبقي يتخطى الحدود القومية والوطنية لدى النخب العربية والفلسطينية بهدف تذويب الصراع بدلاً من حله جذرياً عبر مشاريع اقتصادية إقليمية مشتركة, وبمساعدة رأسمال في دول المركز العالمي, الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان ، وبذل جهد من اجل التمدد الإسرائيلي في أقطاب جديدة لرأسمال العالمي خاصة الهند والصين والبرازيل والتوسع في آسيا الوسطى وفي القوقاز[[4]](#footnote-5).

منذ نهاية الحرب الباردة احتل الشرق الأوسط مركز الصدارة على الأجندة الأمريكية الجديدة، وتم مكافأة إسرائيل بدور أكبر في هذه الأجندة, نظراً لما قدمته من خدمات خلال الحرب مع الشيوعية, ولكونها الحليف الاستراتيجي للمنتصر. وقد جاء مشروع شمعون بيرس للشرق الأوسط الكبير متماهياً بشكل كلي مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وقد نظمت العديد من المؤتمرات مستهدفة مستقبل الشرق الأوسط من قبل العديد من المهتمين مثل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط في جامعة هارفارد, ومنتدى دافوس الاقتصادي. وبرز غياب الدور الأوربي لأنه وفقا للعقيدة الأمريكية الجديدة أضحت منطقة الشرق الأوسط تحت النفوذ الأمريكي الشامل وانحسر الدور الأوروبي على تمويل مشروع السلم الأمريكي العالمي والسلم الإسرائيلي الإقليمي. وهدفت هذه المؤتمرات والورشات العالمية والإقليمية إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية في المنطقة من خلال دمج إسرائيل في التركيبة الإقليمية، وإدماج الدول العربية أيضا فيها من خلال مرحلة العولمة النيو ليبرالية، وما تقتضيه من إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية ومفاهيمية لتتناغم مع المقترح الإقليمي الجديد.

إن آخر المقومات للنظرية الأمنية الإسرائيلية هي توثيق العلاقات مع الدول الكبرى والفاعلة على مستوى العالم، وإيجاد تحالفات دولية وإقليمية تسهم في تثبيت وجودها, وتدعيم قدراتها العسكرية، و تساعدها في تطويق العالم العربي. من أهم التحالفات العسكرية والإستراتيجية التي نسجتها إسرائيل مع العالم الخارجي كان التحالف مع الولايات المتحدة, إذ تطورت العلاقات الثنائية بشكل كبير بعد الدور الإسرائيلي في العدوان الثلاثي على مصر. وقد تعززت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في الفترة التي تلت عام 1956 حيث وصلت المساعدات الأمريكية في فترة الرئيس ليوند جونسون عام 1966 إلى ما يزيد عن 92 مليون دولار . وساهمت حرب حزيران عام 1967 في تعزيز العلاقات مع أمريكا وتعميقها؛ لأن إسرائيل حسب الرواية الأمريكية كانت تُحرز انتصارات هامة على جيرانها العرب باستخدام أسلحة أمريكية، بينما كان العرب ينهزمون بأسلحة سوفيتية. وبذلك شعرت أمريكا أن إسرائيل تعد أفضل مستخدم لأسلحتها وتكنولوجياتها ضد الأسلحة والتقنية السوفيتية[[5]](#footnote-6).

ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقيات بين الجانبين توسعت لاحقاً لتشتمل على تنسيق الجهود، والتعاون في مجالات متعددة مثل إجراء مناورات مشتركة في منطقة البحر المتوسط، والتعاون الحثيث في مجال الصناعات العسكرية والاستخبارية, بحيث تم إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي المشترك في عام 1983 لتدعيم المشاريع التصنيعية المشتركة في مجال الأسلحة الحربية . من هنا تحولت إسرائيل إلى رصيد استراتيجي محوري بالنسبة للسياسات الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس رونالد ريغان, حيث كانت تسوق نفسها على أنها الدولة الوحيدة القادرة للدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة وبخاصة إمدادات البترول، واحتواء النفوذ الشيوعي في المنطقة، و التصدي للأنظمة القومية العربية المعادية لأمريكا و سياساتها ومصالحها[[6]](#footnote-7).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، بدأت إسرائيل تنظر شرقاً وبالتحديد اتجاه الهند و الصين كقوتين صاعدتين في العلاقات الدولية لما تمتلكاه من قدرات اقتصادية و بشرية وعسكرية. لقد ظهر تغير واضح في موقف الهند حيال إسرائيل مما دفعها في النهاية إلى تقييم سياساتها الخارجية نظراً لتراجع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي بعد انهياره. ولقد أدت هزيمة حزب المؤتمر الوطني الهندي في انتخابات عام 1989، وانتصار حزب بهاراتيا جاناتا ذات التوجهات القومية الهندوسية المتشددة إلى تعزيز الانفتاح الهندي على إسرائيل . بررت كل من الهند و إسرائيل علاقاتهما على قاعدة تقوية المصالح الوطنية المشتركة، فالهند على سبيل المثال تعتبر إسرائيل بوابة رئيسية لاقتحام الساحتين الأمريكية والأوروبية, خصوصاً بعد تآكل علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي السابق[[7]](#footnote-8). أما إسرائيل فقد وجدت في علاقاتها مع نيودلهي عنصراً هاماً لتحسين بيئتها الاستراتيجية وسط حدود مشتركة معادية لها في العالم العربي، كما أن العلاقة مع الهند تساعدها بالتأكيد في حال فكرت إسرائيل في خوض مغامرة عسكرية ضد الباكستان النووية أو إيران الطامحه لامتلاك قدرات نووية . إن نمو العلاقات الثنائية بين الهند و إسرائيل له تداعيات و آثار عكسية على العالم العربي؛ لأن توافق المصالح الحيوية بين البلدين خاصة تلك المرتبطة بالترتيبات الأمنية يساهم في اختراق إسرائيل للأمن القومي العربي، وإنشاء محاور دولية وإقليمية معادية للعرب. إن الاختراق النفسي للعالم العربي هو حقيقة واقعة لما تتميز به الهند من علاقات تقليدية وتاريخية مع العرب، فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية للهند كموقع قريب من الحزام الإسلامي بالتحديد الباكستان والجزيرة العربية [[8]](#footnote-9).

منذ أيام بن غوريون وغولدا مائير, مروراً بليفي أشكول وإسحاق رابين ومناحم بيغن, وصولاً إلى أيهود باراك وبنيامين نتانياهو وايهود أولمرت, كان هناك قناعة أبدية أزلية إسرائيلية ومازالت تقول أن إسرائيل في خطر في ظل المحيط العربي المعادي. وبالتالي فان حماية "الدولة" والحفاظ عليها مادياً وروحياً, وتدعيم مستقبلها واستمرار وجودها تعتبر مسألة تحتل مكان الصدارة في الفكر الأمني الإسرائيلي.

لا يغفل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي عن المخاطر المتنامية لما يصفه الإسرائيليون ب " الأصولية الإسلامية" أو " الإرهاب الديني" الناتج عن تصاعد العمليات الفدائية للجماعات الإسلامية الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية في العمق الإسرائيلي, بالتحديد من قبل حماس والجهاد الإسلامي. وقد شكلت مسألة ازدياد قوة الإسلام السياسي ونفوذه في المنطقة عموماً أحد أهم التحديات الرئيسية التي كانت على قائمة المواضيع التي بحثت في مؤتمر هرتسليا في عامي 2006 و 2007 تحت عنوان " مؤشرات ميزان المناعة وتقييم الأمن القومي الإسرائيلي[[9]](#footnote-10)" .

ومما لا شك فيه أن " الأصولية الاسلاميه" كظاهرة معاصرة تشكل تهديداً لأمن إسرائيل, لكن الأخيرة عملت لتوظيفها لجني مكاسب سياسية وأخرى أمنية, حيث قامت إسرائيل بربط فصائل المقاومة الفلسطينية ذات التوجهات الإسلامية بالإرهاب العالمي, خصوصاً القاعدة. وبما أن القاعدة أطلقت تهديدات ضد إسرائيل عبر الأشرطة المصورة ومواقع الانترنت, الأمر الذي أثار حفيظة وهواجس الإسرائيليين باعتبار وجود القاعدة في الجوار وسهولة تسللها إلى الحدود الشمالية والجنوبية لإسرائيل. حتى أن أهارون زئيفي فركش, رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية- أمان- ذهب إلى حد القول والادعاء أن القاعدة تقترب أكثر وأكثر من إسرائيل, حيث نجح بعض ناشطي القاعدة من التسلل من سيناء إلى غزة, مما يعني أن بعض العناصر المحسوبة على حماس والجهاد, وحتى كتائب شهداء الأقصى, وفرت لهم ملاذاً آمناً في غزة لمساعدتهم في توجيه ضربات أكثر دقة لإسرائيل [[10]](#footnote-11).

أما بالنسبة للصين ، فان مقومات سياستها الخارجية تعتمد على التداخل بين مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والاعتبارات الداخلية. فالصين اكبر بلد في العالم من حيث السكان ، كما أنها الاقتصاد رقم واحد عالميا من حيث قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال عام واحد والتي وصلت عن ما يزيد من 14.8 تريليون دولار في عام 2010- 2011 ، مقابل حجم الاقتصاد الأمريكي الذي لم يتجاوز 14. 6 تريليون دولار في نفس الفترة الزمنية. كما أن الصين من أوائل الدول من حيث نسبة النمو الاقتصادية التي تجاوزت 11% عام 2011 وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نذكر منها ثلاثة أسباب: السبب الأول مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين منذ العام 19179 والتحامها بالمنظومة الرأسمالية العالمية, أما السبب الثاني ، فمتعلق بنسبة الادخار الوطني العالية داخل الصين التي تزيد عن 40% ، أما السبب الثالث فمتوقف على حجم الاستثمارات المتدفقة على الصين والذي تجاوز 700 [[11]](#footnote-12)مليار دولار في عام 2010.

في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه الصين بأكبر جيش مقاتل في العالم يزيد عدد أفراده عن 2.5 مليون جندي ، وفي آخر خمس سنوات زادت نسبة الإنفاق العسكري في الصين بنسبة 17% عن المعدلات الطبيعية بحيث تجاوزت 100 مليار دولار في العام 2010-2011. وتتفرع قوة الصين على جيوشها البرية والبحرية والجوية والاستخبارية وامتلاكها للسلاح النووي إذ نجحت في إحداث أول تفجير نووي في عام 1964 ، بينما عكفت على إطلاق صاروخ من غواصة نووية في عام 2004. وبالرغم من ذلك تتمسك الصين باستخدام القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة بهدف زيادة نفوذها السياسي في العالم ، فبالإضافة إلى القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية والسكانية والجغرافية ، فان الصين تلجأ أيضا إلى استغلال القوة اللينة الناعمة مثل الثقافة والفنون والرياضة والايدولوجيا والدبلوماسية والإعلام الجديد من اجل الترويج لسياساتها الخارجية القائمة أصلا على شعار توسع الصين السلمي في العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا. وقد استخدم هذا الشعار في تسعينات القرن الماضي من اجل طمأنة دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وسنغافورة) من أن الصين ليست لها نزعات امبريالية استعمارية ، وان سياساتها الخارجية تقوم على أساس التفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والعالم الخارجي ، كما أن هذا المبدأ في تلك المرحلة هدف إلى تجنب الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا خاصة في شبة الجزيرة الكورية واليابان وتايوان ، وبسبب التشابك البراجماتي في المصالح الاقتصادية ، يضاف إلى ذلك السعي الجاد لتفعيل مكانة الصين في المؤسسات الدولية تناغما مع تمددها الاقتصادي والسلمي في العلاقات الدولية وإتباعها لسياسة الحياد الايجابي في الكثير من مشاكل العالم[[12]](#footnote-13).

وبناء على ذلك وضعت الصين مجموعة من الأهداف السياسة الخارجية في تعاملها مع العالم الخارجي بما فيها أمريكا والصين وإسرائيل والمنطقة العربية ، ومن ضمنها:

1. ضمان الوحدة الجغرافية والإقليمية للصين الكبيرة والممتدة فوق مساحات شاسعة والمتعددة عرقيا ودينيا واقتصاديا، وهذا يتطلب وضع الجهد الكافي لمنع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية خاصة فيما يتعلق بالأقليات في التبت وتركستان الصينية. ومن اجل ذلك فتحت الصين قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع العديد من دول العالم بما فيها إسرائيل لتحديث جيشها وقواتها المسلحة لا سيما في ضوء الإستراتيجية الصينية بتقليل عدد الجنود وزيادة فاعلية العامل التقني البشري.
2. الاستمرار بتحقيق معدلات اقتصادية متصاعدة ومتنامية تتجاوز العشرة بالمائة مع ضمان الوصول إلى الاستثمار الأجنبي والأسواق الخارجية والتكنولوجيا المتطورة لا سيما في علاقاتها مع أوروبا وروسيا واليابان والمنطقة العربية على اعتبار أنها أسواق كبيرة للمنتج والبضاعة الصينية.
3. أما ثالث هذه الأهداف فهو العلاقة الجيدة مع مصدري الطاقة والبترول والمواد المعدنية الأخرى خاصة في الخليج العربي والشرق الأوسط ، وفي إفريقيا ، وتشير اغلب الدراسات إلى أن الصين تستورد ما يقارب 50% من حاجاتها البترولية من هذه المناطق. هذا يفسر العلاقة الجيدة ذات الطبيعة الاعتمادية المتبادلة مع إيران حيث يطغى على العلاقات بين البلدين عوامل الطاقة والسوق ومبيعات السلاح والاستثمارات الخارجية[[13]](#footnote-14).

**السياق التاريخي للعلاقة بين البلدين:**

بعد قيام إسرائيل في عام 1948 ، اعترفت الصين الوطنية بالدولة اليهودية الناشئة في الشرق العربي ، وجاء الاعتراف الصيني بإسرائيل في وقت كانت فيه الحرب الأهلية الصينية محتدمة بين الوطنيين (فرموزا سابقا وتايوان اليوم) والماويين الشيوعيين (الصين الشعبية اليوم) والتي دامت ثلاث سنوات 1946-1949. وبالرغم من وقوف الغرب بما فيه الولايات المتحدة وأوربا الغربية مع الصين الوطنية ضد الصين الشعبية الماوية الماركسية ، على اعتبار أن الأخيرة كانت مدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية العالمية ، إلا أن إسرائيل فاجأت الجميع بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ضمن اعتبارات إستراتيجية ومصالحيه محددة المعالم. في خمسينات وستينات القرن الماضي ، حاولت إسرائيل أن تكسب علاقات ودية علنية مع الصين الشعبية ، وان تبقي في نفس الوقت على علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين الوطنية بشكل غير رسمي وم وراء الكواليس وتحت الطاولة ، في محاولة واضحة منها لاحتواء الصداقة المتصاعدة بين الصين والعرب والدعم الصيني الواضح للقضية الفلسطينية [[14]](#footnote-15). اعترفت إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية لمنع الدعاية العربية ضد إسرائيل في الصين, وللتقارب الأيديولوجي مع الصين الشعبية حيث كانت إسرائيل في بداية الخمسينيات دولة اشتراكية معتدلة, عملت على تبني الكثير من المشاريع التعاونية الاشتراكية على شاكلة المزارع الجماعية ودور النقابات العمالية والشعبية في إدارة عملية التنمية, يضاف إلى ذلك وجود عشرات آلاف اليهود في شمال الصين, هاجر اغلبهم هناك من روسيا ودول أوروبا الشرقية كعامل آخر دفع إسرائيل للاعتراف بالصين الشعبية. في هذا السياق يجب التذكير أن إسرائيل كانت الدولة الأولى في الشرق الأوسط تعترف بالصين والسابعة على مستوى الدول الغربية, مما جعل العلاقة مع الصين الوطنية – تايوان- على المستويات غير الرسمية المتدنية Low Profile Relations.

تزامنت جهود إسرائيل الحثيثة لفتح بوابات لها في آسيا خاصة مع الصين والهند وجنوب شرق آسيا بالأزمة الكورية (1951-1953) حيث الصراع بين الكوريتين الشمالية المدعومة من السوفيت والصينيين ، وكوريا الجنوبية المدعومة من الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا. وقد لعب الموقف الصيني المتردد بفتح قنوات اتصال رسمية مع الدولة العبرية وممانعة ماوتسي تونغ عن الاعتراف الرسمي بإسرائيل في دفع هذه الأخيرة إلى تقديم بعض أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للمجهود الغربي الأمريكي في الحرب ، إلا أن الموقف الرسمي الإسرائيلي بقي محايدا وداعماً لخطة الأمم المتحدة بوقف الحرب والإبقاء على الوضع الراهن كما هو. ويبدو أن هذا القرار الإسرائيلي بالابتعاد عن المحور الأمريكي/ الغربي/الكوري الجنوبي/الياباني قد أسهم في تأسيس نواة صلبة لعلاقة جيدة مع الصين من خلال دعم خطة الأمم المتحدة لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. وفي أيلول عام 1950, صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة لصالح السماح للصين الشعبية لاحتلال مقعد دائم في الأمم المتحدة, وظلت إسرائيل منذ ذلك الوقت جزء من مجموعة ال 15 التي ناضلت لحساب انضمام الصين الشعبية إلى مجلس الأمن كعضو دائم. وبذلك, وبحسب بعض التحليلات السياسية والإستراتيجية, اقتربت إسرائيل كثيراً من موقف الهند التي ميزت بين دعم مجهود الأمم المتحدة في شبه الجزيرة الكورية من جهة, وتطوير علاقات الصداقة مع الصين الشعبية من جهة أخرى[[15]](#footnote-16).

وقد كان للسفير الإسرائيلي في رانغون – عاصمة بورما- David Hacohen دوراً بارزا في وضع الجهد الولي الصلب لفتح بوابات آسيا أمام السياسة الإسرائيلية ، وفي تقريب المسافات الإستراتيجية والاقتصادية, حيث عقد العديد من جولات الحوار مع سفير الصين الشعبية هناك, بهدف استغلال مثل هذه اللقاءات لدعم التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية مع الدول الآسيوية, خاصة الصين الشعبية والهند ودول جنوب شرق آسيا. في هذه الأثناء زارت بعثة من الهستدروت الإسرائيلي مدينة Shenyang في منشوريا من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين, وعمل لقاءات مع نقابات عمالية وشيوعية, فضلاً عن عقد اجتماعات مع مسئولين كبار في الحزب الشيوعي الصيني. لكن مع هذا بقي منتصف الخمسينات حبلى بالإحداث الدولية التي ألقت بظلال سوداء على إمكانية البدء بعلاقة محددة مع الصين الشعبية ، وعلى رأس هذه الأحداث كانت الثورة المصرية وصعود الناصرية القومية والعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 والذي كانت إسرائيل احد أضلاعه الرئيسة ، مما ولد نفورا كبيرا في دوائر السياسة الخارجية الصينية حيث بدأت هذه الدوائر الرسمية تنظر إلى إسرائيل كجزء من تحالف قوى امبريالية استعمارية تعتمد التوسع والهيمنة على الجوار العربي , ولا تتورع من احتلال أراض الغير بالقوة العسكرية. ومما زاد من تعقد المهمة الإسرائيلية في إغواء الصين والتودد لها بروز حركة عدم الانحياز Non- Alignment Movement في مؤتمر بانودنغ في اندونيسيا في 1955 والذي أصبح تجمعاً كبيراً لدول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية الحاصلة حديثا على استقلالها ، والذي كانت الصين جزء من ترتيباته الأولية ، بالرغم من أنها لم تنضم رسميا إلى هذا التجمع المحايد غير المنحاز والاقائم على فلسفة لعب دور ايجابي في لعبة توازن القوى الثنائي الحاد بين الأمريكان والسوفيت[[16]](#footnote-17).

1. أيمن طلال يوسف ، قراءة في تحولات نظرية الأمن الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية 2006- 2008، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، عدد 1، مجلد 37 ، 2010 ، ص. 118-138 [↑](#footnote-ref-2)
2. إحسان مرتضى، إستراتيجية إسرائيل في العلاقات الدولية، شؤون الشرق الأوسط،عدد 22،

 آب 1994، ص. 44-58 [↑](#footnote-ref-3)
3. أيمن طلال يوسف ، مصدر سابق ، 2010 ، ص. 118- 125 [↑](#footnote-ref-4)
4. شمعون بيرس ، الشرق الأوسط الجديد (ترجمة محمد حلمي حافظ) ، عمان : الأهلية للنشر ، 1998. [↑](#footnote-ref-5)
5. حسن نافعة, الانحياز: علاقات أمريكا بإسرائيل المتحفزة, شؤون عربية, العدد 43, أيلول 1985, ص. 221. [↑](#footnote-ref-6)
6. Dor Gold, Israel as an American non NATO Ally, Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1993, P. 66-77. [↑](#footnote-ref-7)
7. Fred Khouri, the Arab- Israeli Dilemma, Syracuse: Syracuse University Press, 1985, p. 450. [↑](#footnote-ref-8)
8. أفرايم أنبار, الوفاق الهندي- الإسرائيلي, دراسات عالمية, أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2005, ص. 8-9. [↑](#footnote-ref-9)
9. خالد وليد محمود, آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل, بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2007, ص. 117-123 [↑](#footnote-ref-10)
10. أهارون فركش, البيئة الإستراتيجية لإسرائيل- 2005, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار, 2006 [↑](#footnote-ref-11)
11. Wayne Morrison , China Economic Rise : History Trends , Challenges and Implications for the United States, Congressional Research Service , July 2013. P. 1- 19 [↑](#footnote-ref-12)
12. Annual Report to Congress about Military and Security Developments Involving People Republic of China in 2012 , Office of Secretary of Defense , Washington D.C , 2013, P. 27-32 . [↑](#footnote-ref-13)
13. Yoram Evron , Sino- Israeli Relations : Opportunities and Challenges , Strategic Assessments , August 2007 , Vol. 10 , No. 2, p. 1-7 [↑](#footnote-ref-14)
14. Yitzhak Schichor , Israel's Military Transfers to China and Tawian , Survival , no, 1, Vol. 40 , 1998 , P. 68-90 [↑](#footnote-ref-15)
15. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، العلاقات الصينية – الإسرائيلية ، السياسة الدولية العدد 132 ، ابريل 1998، ص. 127-143 [↑](#footnote-ref-16)
16. المصدر السابق ، ص. 130-131 [↑](#footnote-ref-17)